قاعدة بيانات

الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2025 – إطلاق سراح وعفو

ورقة تحليلية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: وصف قاعدة البيانات:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2025 بداية من **1 يناير** حتى **31 ديسمبر 2025**، وذلك على خلفية الناشطية المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق** (مباشرة بعد القبض، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس، قرار إخلاء سبيل خلال جلسة تحقيق لأول مرة، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر حبس، إخلاء سبيل خلال جلسة نظر استئناف حبس، قرار إخلاء سبيل مباشر من النيابة)، حيث **تم توثيق 3522 جلسة** على مدار 2025.
2. **إطلاق سراح وعفو** (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الاقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث **تم توثيق 1271 حالة** خلال 2025.
3. **الأحكام القضائية** الصادرة من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم **توثيق 280 حكم قضائي.**

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

من حيث **نوع القرار**، كانت غالبية القرارات من فئة "**إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة**" بعدد **929** قرار، فيما كان هناك **189** قرار "**إخلاء سبيل بتدابير احترازية**"، و **110** "**إخلاء سبيل بكفالة مالية**"، ثم **36** "**براءة**"، بينما كان هناك عدد **7** قرارات بـ"**عفو رئاسي**".

أما حيث **النوع الاجتماعي للشخص** الذي تم إطلاق سراحه، كانت **الغالبية للذكور** بعدد **1221** شخص، بينما كانت هناك **50** من **الإناث**، ووفقاً **للنطاق الزمني** تمركزت قرارات إخلاء السبيل في "**الربع الأول من العام**" بعدد **374** قرار، يليه "**الربع الرابع**" بعدد **342** قرار، في حين تقاربت أعداد قرارات إطلاق السراح خلال "**الربع الثاني**" و"**الربع الثالث من 2025**" لتسجل **293 و 262 قراراً على الترتيب.**

ثانيًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الزمني:

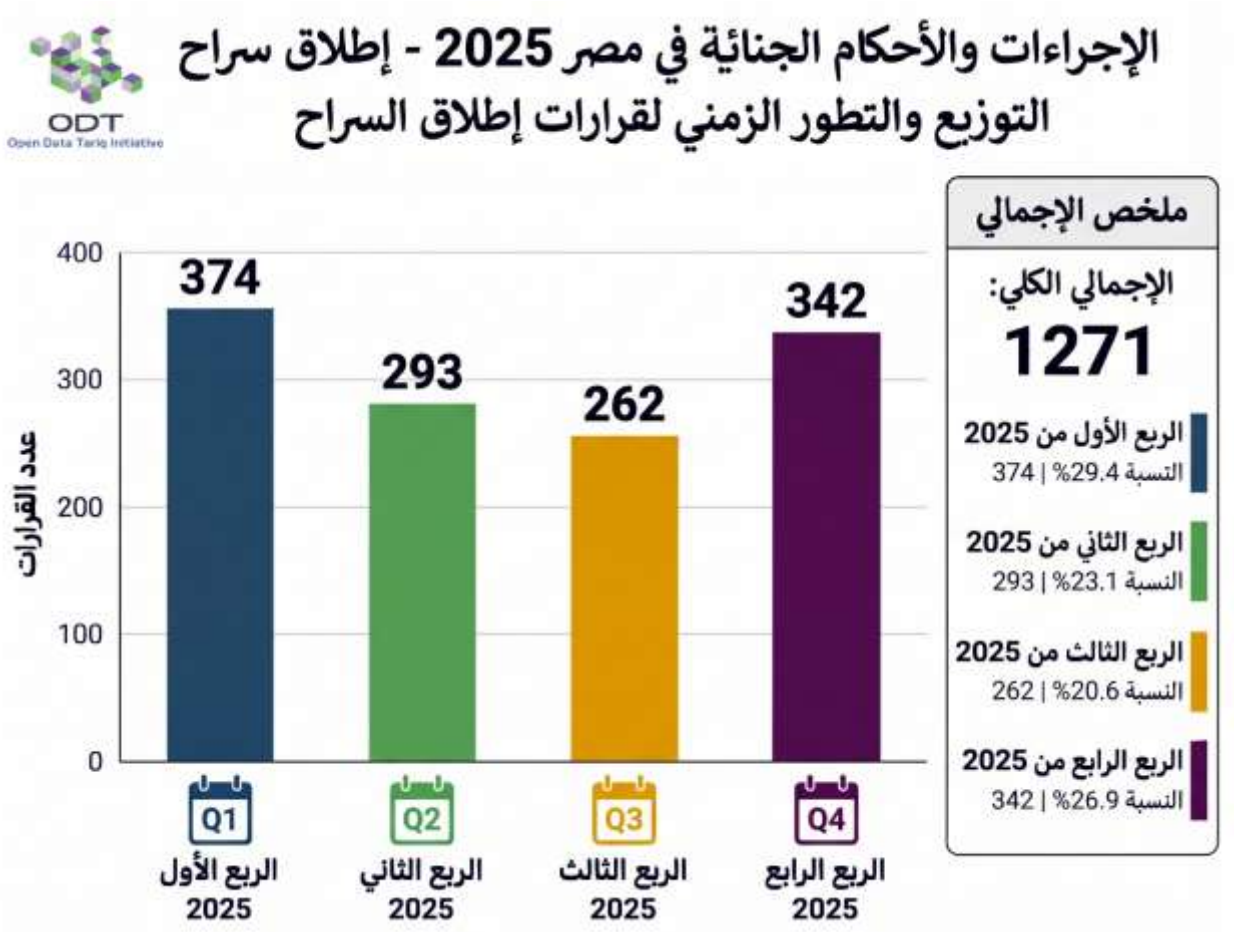
خلال عام **2025**، أظهرت قرارات إطلاق السراح والعفو تذبذباً في وتيرتها بين الأرباع الزمنية المختلفة. فقد بدأ العام بزخم ملحوظ في **الربع الأول**، حيث سُجل **374 قراراً**، ما يمثل حوالي **29.4%** من إجمالي العام، وهو ما يعكس نشاطاً واضحاً في بدايات السنة .

وفي **الربع الثاني**، انخفضت الأعداد إلى **293** قراراً **(نحو 23.1%)**، وهو تراجع يشير إلى تباطؤ نسبي في وتيرة الإفراجات **مقارنة بالربع الأول** .

واستمر **هذا التراجع في الربع الثالث** ليسجل **العدد الأقل** خلال العام بإجمالي **262** قراراً بنسبة تقارب **20.6%** من الإجمالي، مما يعكس استمرار الفتور والتقارب في الأرقام خلال منتصف العام .

أما **الربع الرابع** فقد شهد **عودة ملحوظة للارتفاع**، حيث سُجل **342** قراراً، أي نحو **26.9%** من الإجمالي، ليختتم العام بمستوى نشاط يقارب الزخم الذي بدأ به .

بشكل عام، يظهر النمط أن عام 2025 بدأ وانتهى بموجتين من النشاط في الربعين الأول والرابع، بينما شهد منتصف العام (الربعين الثاني والثالث) تراجعاً تدريجياً في وتيرة القرارات.



ثالثًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الجغرافي "محافظة الإجراء القضائي":

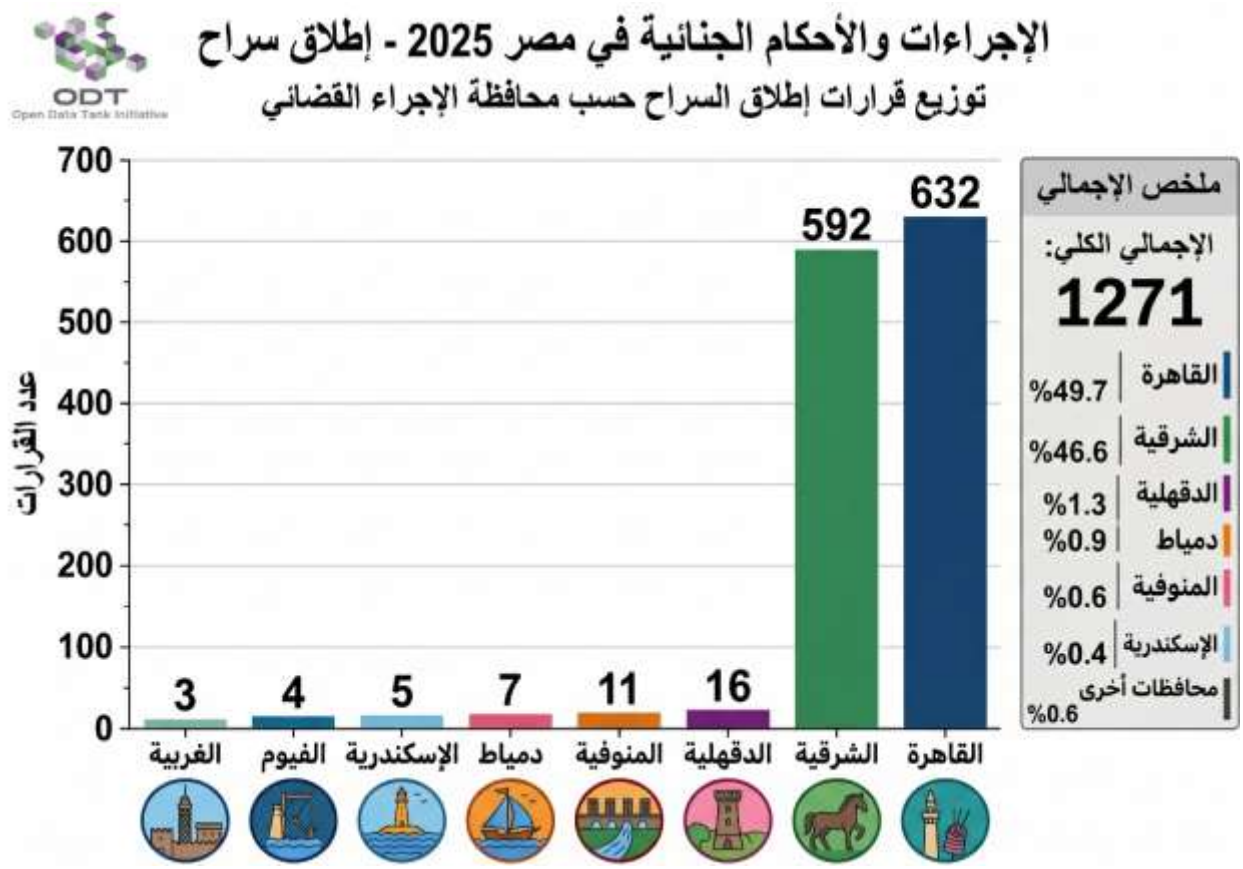
احتلت **القاهرة** المركز الأول بوضوح، حيث سجلت **632 قرارًا** بإجمالي **49.7%** من مجمل قرارات إطلاق السراح والعفو خلال عام 2025، وهو ما يعكس ثقلها القضائي والإداري باعتبارها العاصمة وأكبر المحافظات من حيث حجم القضايا المتداولة .

تلتها **الشرقية** بإجمالي **592** قرارًا بنسبة **46.6%**، لتشكل مع القاهرة معًا نحو **96.3%** من إجمالي المشهد، وهو تركّز استثنائي يؤكد خصوصية المحافظتين في هذا المجال .

بعد هاتين المحافظتين، يهبط المعدل بشكل حاد؛ إذ سجلت **الدقهلية 16 قرارًا فقط (1.3%)**، و**دمياط 11 قرارًا (0.9%)**، و**المنوفية 7 قرارات (0.6%)** بينما اقتصرت الإسكندرية على **5 قرارات (0.4)**. كما لم تتجاوز مساهمة محافظات مثل الفيوم والقليوبية والغربية قرارات رمزية تراوحت بين **قرار واحد و4 قرارات فقط لكل منها** .

أما باقي المحافظات – خصوصًا محافظات الوجه القبلي مثل المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، ومحافظات القناة والحدودية – فقد جاءت بلا أي قرارات إطلاق سراح مسجلة .هذا يبرز أن النشاط القضائي المرتبط بملفات إطلاق السراح كان متركزًا في نطاق محافظات بعينها، بينما ظل باقي الإقليم في حالة شبه غياب إحصائي) .

إجمالًا، يظهر أن النشاط القضائي المتعلق بملفات إطلاق السراح خلال عام 2025 كان **متركزًا بشدة في القاهرة والشرقية**، مقابل **حضور هامشي أو منعدم** في بقية المحافظات، مما يعكس **مركزية واضحة في توزيع القرارات القضائية** داخل نطاق محدود جغرافيًا.



رابعًا: قراءة تحليلية من حيث نوع القرار :

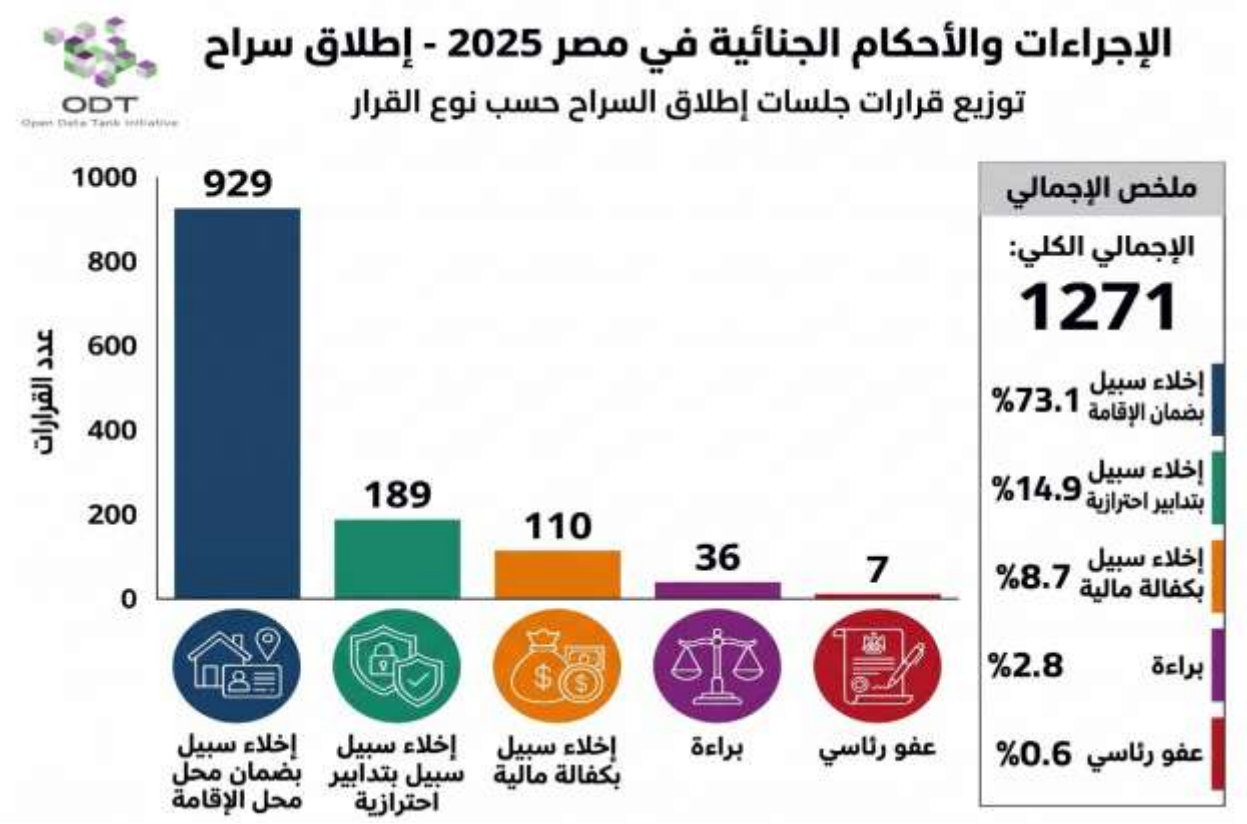
تكشف البيانات الخاصة بقرارات **إطلاق السراح والعفو خلال عام 2025** عن نمط واضح في التوجهات القضائية، حيث يظهر "**إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة**" كالإجراء الأكثر شيوعًا بفارق كبير عن بقية الأنواع .

فقد بلغ إجمالي القرارات **1271 قرارًا**، استحوذ منها "**إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة**" على **929 قرارًا** أي نحو **73.1%** من الإجمالي، ما يعكس اعتمادًا واسعًا على هذا النوع من القرارات باعتباره الأكثر سهولة وسرعة من الناحية الإجرائية والأقل كلفة من حيث المتابعة أو الضمانات .

في المرتبة الثانية، جاء "**إخلاء السبيل بتدابير احترازية**" بإجمالي **189 قرارًا (14.9%)** بينما جاء "**إخلاء السبيل بكفالة مالية**" في **110** قراراً **(8.7%)**، ما يشير إلى الاعتماد على خيارات قانونية لضبط المفرج عنهم كبديل، مع الإبقاء على الضمان المالي بنسبة أقل نسبيًا .

أما أحكام "**البراءة**" فقد بلغت **36 قرارًا (2.8%)**، وهو رقم يوضح أن جزءًا من القضايا انتهى بإسقاط التهمة بالكامل، في حين جاءت قرارات "**العفو الرئاسي**" في **7 حالات فقط (0.6%)**، وهو عدد محدود جدًا لكنه يظل ذا دلالة خاصة لارتباطه بالملفات العامة.

إجمالًا، يُظهر المشهد أن قرارات إطلاق السراح والعفو في عام 2025 **تتركز بشكل كبير في الإخلاء بضمان محل الإقامة**، مع حضور ملحوظ للتدابير الاحترازية والكفالات المالية، وهو ما يعكس ميلًا مؤسسيًا واضحًا نحو التيسير في الإفراج مع الإبقاء على أدوات رقابية وانتقائية .



خامسًا: قراءة تحليلية من حيث نوع الجلسة:

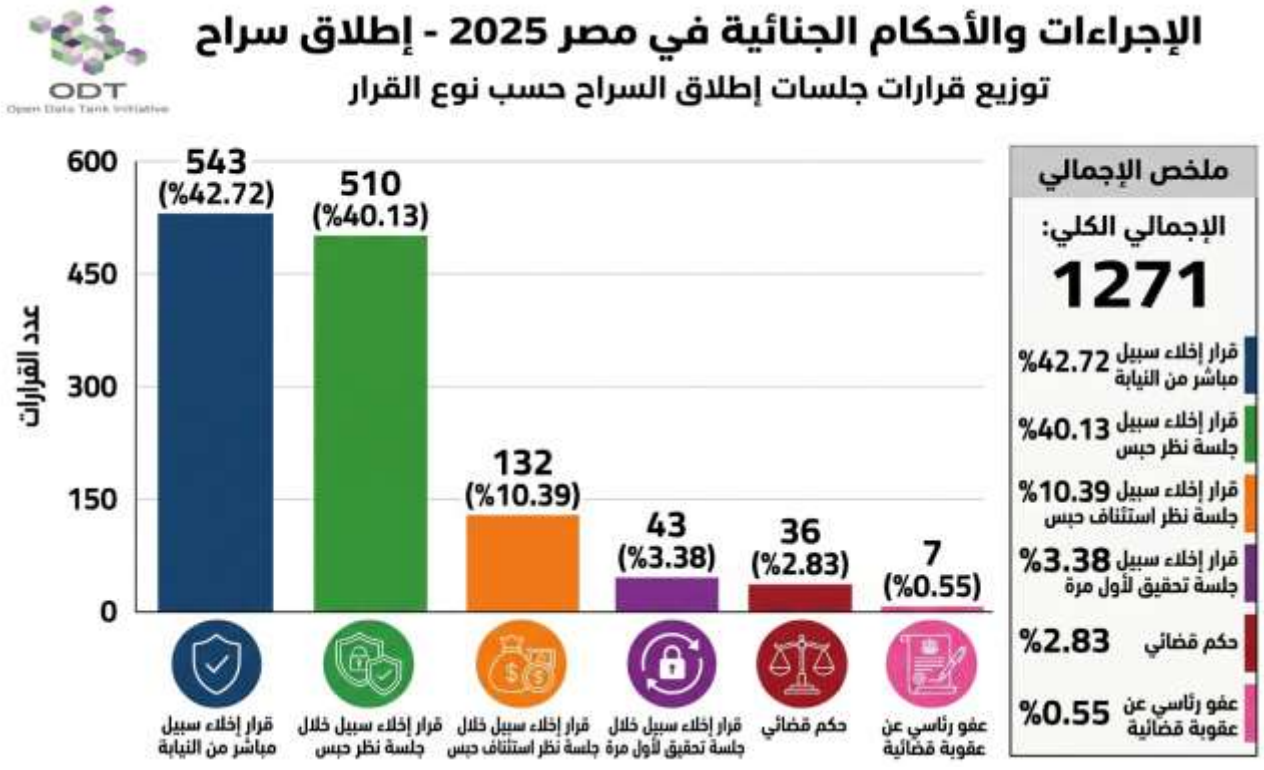
توضح بيانات عام 2025 الخاصة بقرارات **إطلاق السراح والعفو** تباينًا واضحًا في نوع الجلسات التي صدرت خلالها تلك القرارات، ما يعكس تنوع المسارات القضائية والإجرائية التي أُفرج من خلالها عن المتهمين أو المحكوم عليهم .

فقد استحوذت قرارات "**إخلاء السبيل المباشر من النيابة**" على النصيب الأكبر بإجمالي **543 قرارًا**، أي ما نسبته **42.72%** من إجمالي العام، لتكون الآلية الأكثر استخدامًا في الإفراجات، وهو ما يشير إلى حضور قوي لدور النيابة في تسريع الإفراجات خارج إطار الجلسات التقليدية، ما يعزز فكرة تسهيل الإجراءات في بعض القضايا .

تليها قرارات "**إخلاء السبيل خلال جلسة نظر الحبس**" بعدد **510 قراراً** بنسبة **40.13%**، وهو رقم مرتفع يعكس الاعتماد الواسع على مراجعة أوامر الحبس بشكل دوري أمام النيابة أو القضاء . وجاء في **المرتبة الثالثة** "**إخلاء السبيل خلال نظر استئناف الحبس**"، التي بلغت **132 قرارًا** بنسبة **10.39%** من إجمالي القرارات، وهو مؤشر على استخدام آلية الاستئناف كمسار فعال للإفراج .

أما قرارات "**إخلاء السبيل خلال جلسات التحقيق لأول مرة**" فبلغت **43 قرارًا** بنسبة **3.38%**، وهو معدل محدود لكنه يُظهر بعض الحالات التي تم الإفراج فيها مبكرًا خلال مرحلة التحقيق الابتدائي . وفي المقابل، جاءت أحكام "**البراءة**" بعدد **36 قرارًا (2.83%)**، و"**العفو الرئاسي**" بعدد **7 قرارات (0.55%)**. ليشكّلا معًا الجانب القضائي والرمزي من مشهد الإفراجات. ما يعكس محدودية دورها في هذا النوع من الإفراجات .

إجمالًا، يُظهر المشهد أن الإفراجات خلال 2025 اعتمدت بشكل أساسي على **الإخلاءات المباشرة من النيابة وجلسات نظر الحبس (بنسبه تتجاوز 82%)**، في حين ظل الحضور في مراحل الاستئناف، والتحقيق المبدئي، ومرحلة الأحكام القضائية محدودًا مقارنة بالإجراءات الاستباقية للنيابة .



سادسًا: قراءة تحليلية من حيث النوع الاجتماعي:

تكشف البيانات أن **الذكور استحوذوا على الغالبية الساحقة من قرارات إطلاق السراح خلال عام 2025**، إذ بلغ عددهم **1221 شخصًا** من إجمالي **1271**، بما يعادل نحو **96.07%** من إجمالي القرارات. في المقابل، لم يتجاوز عدد الإناث **50 أنثى** فقط، أي بنسبة تقارب **3.93%**، وهو ما يعكس **محدودية واضحة في حضور النساء** ضمن هذه القرارات .

ورغم هذا الحجم المحدود، إلا أن الإناث كان لهن حضور فعلي في المشهد، حيث ظهرن في بعض قرارات الإفراج، سواء **بضمان محل الإقامة أو من خلال الكفالة المالية (بالإضافة إلى قرار عفو رئاسي واحد) .**هذا التوزيع يشير إلى أن مشاركة النساء في هذه الإجراءات وإن كانت محدودة جدًا، إلا أنها ليست غائبة تمامًا عن الساحة .

بذلك يمكن القول إن مشهد إطلاق السراح في 2025 كان شديد الهيمنة من جانب الذكور، فيما **اقتصر تمثيل النساء** على **نطاق محدود وهامشي**، ما يعكس الفجوة الواضحة بين الجنسين في طبيعة القرارات القضائية والإجرائية.

